



لتوفير بيئة علاجية متكاملة تواكب المعايير الحديثة للرعاية الصحية

## وزير الصحة: افتتاح جناح إضافي للجراحة في المستشفى الأميري لزيادة الطاقة السريرية

عبدالكريم العبدالله



وزير الصحة د. أحمد العوضي خلال افتتاح جناح إضافي للجراحة في المستشفى الأميري

في إطار التوسع المستمر في البنية التحتية الصحية، وحرص وزارة الصحة على رفع كفاءة الخدمات الجراحية وتلبية الطلب المتزايد على الرعاية المتخصصة، تم افتتاح جناح إضافي للجراحة في المستشفى الأميري، بحضور وزير الصحة د. أحمد العوضي، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تحسين تجربة المريض، وتسريع مسارات العلاج، ودعم جاهزية المنظومة الصحية. وبهذه المناسبة، أكد وزير الصحة د. أحمد العوضي أن هذه الخطوة تأتي استجابة للحاجة إلى زيادة الطاقة السريرية وتوفير بيئة علاجية متكاملة تواكب المعايير الحديثة للرعاية الصحية، بما يعكس مبادئ جودة الخدمات المقدمة وسلامة المرضى وكفاءة الأداء الطبي والتريفي، كما تساهم في تخفيف الضغط على الأجنحة القائمة وتعزيز القدرة التشغيلية للمستشفى في استقبال الحالات الجراحية بمختلف درجاتها.

من جانبه، أفاد الوكيل المساعد للشؤون الهندسية والمشاريع في وزارة الصحة، م. إبراهيم النهام، بأن الجناح الجديد يضم عشر غرف خاصة، إلى جانب خمس غرف للمرضى العموم بسعة إجمالية تبلغ عشرين سريراً، وغرفة خدمات، وأربع غرف مخصصة لأطباء مزودة بحمامات خاصة، وغرفة اجتماعات، وستة حمامات عمومية، وغرفة للعمل، ومطبخاً تحضيرياً لتجهيز وجبات المرضى، وغرفة استراحة للمريض تختص على حمامين وخزانين، إضافة إلى غرفة أدوية ومخزنين، بما يوفر منظومة متكاملة داعمة للعمل الطبي وفق أعلى معايير الجودة والسلامة.

خلال افتتاحه مؤتمر الكويت الأول للأورام النسائية والمسالك البولية

## العوضي: نسعى لتقديم خدمات ذات جودة عالية وأمنة



وزير الصحة د. أحمد العوضي خلال افتتاحه مؤتمر الكويت الأول للأورام النسائية والمسالك البولية

أشاد وزير الصحة د. أحمد العوضي بما شاهدته من تقنيات حديثة وأدوية غيرت ملامح الخطة العلاجية وأسهمت في رفع نسب الشفاء. وقال العوضي خلال افتتاحه مؤتمر الكويت الأول للأورام النسائية والمسالك البولية «نحن نسعى دائماً لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية وأمنة لمرضى السرطان»، مضيفاً أن هذا الحدث العلمي المتخصص يجمع نخبة من الخبراء والاستشاريين من داخل الكويت وخارجها، وأضاف أن هذا المؤتمر يناقش أحدث المستجدات في علاج الأورام النسائية والمسالك البولية، ويتيح منصة لتبادل الخبرات وتطوير منظومة الرعاية الصحية بما يضمن أفضل الممارسات لصالح المرضى. من جانبها، قالت استشارية طب الأورام ورئيسة اللجنة المنظمة للمؤتمر د. مريم عبدالمحسن العيني «المؤتمر

مرضى كان يعيش 5 أشهر أصبح الآن يعيش 6 سنوات وأكثر، وهذا يعطي انطباعاً بزيادة الأرقام». من جانبه، صرح استشاري طب الأورام ورئيس وحدة أورام الجهاز التناسلي والبولي في مركز مكافحة السرطان في الكويت د. أحمد عاشور أن المؤتمر الحالي يركز على التطورات الكبيرة في علاج أورام الجهاز البولي والتناسلي. لقد ارتفعت نسب الشفاء بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بفضل تطور العلاجات وأساليب التشخيص». وأضاف: «التحدي الرئيسي هو اكتشاف الأورام في مراحل مبكرة، لأن ذلك يرفع من نسب الشفاء ويقلل الحاجة إلى العلاجات القوية مثل الكيماوي. نحن نطعم في المؤتمر كل ما يخص الأورام النسائية والبولية من تشخيص ولقنات وأدوية وخطط مراقبة».

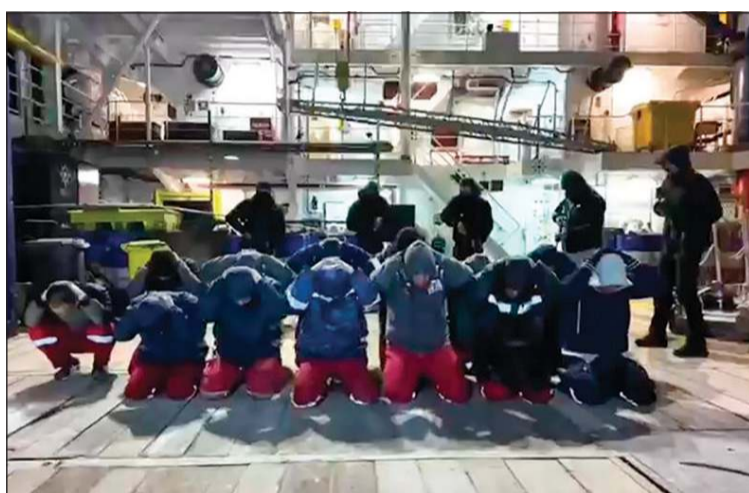
الكويت الأول للأورام النسائية والمسالك البولية يقام للمرة الأولى». وأضافت: «اخترنا هذه الأورام لأنها في تطور مستمر من ناحية العلاجات المتقدمة لكن من المهم أننا نستطيع التحكم في عوامل الخطر المرتبطة بها. العلاجات تتطور بسرعة، ونسب الشفاء في ارتفاع، ومع تخصص المبرك أصبح المرضى يعيشون فترات أطول. لدينا محاضرون من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والنرويج، بالإضافة إلى نحو 39 محاضراً من الخليج والدول العربية وبالطبع من الكويت». وحول نسبة التحديات في الكويت، أوضحت أن الزيادة في حالات الأورام تتماشى مع الأرقام العالمية لأن عدد السكان في ازدياد، وهذا ليس أمراً مقلقاً. لذلك نرى الأورام تمتد لفترات أطول أيضاً. على سبيل المثال،



القطعة البحرية المستخدمة في تهريب الديزل المدعوم

بعد رصدها من قبل القوارب المسيّرة التابعة لإدارة «خفر السواحل»

## ضبط قطعة بحرية لتهرب وبيع الديزل المدعوم داخل المياه الإقليمية و18 شخصاً متورطاً بالواقعة



عدد من المضبوطين على متن القطعة البحرية

التهاون مع أي تجاوز أو استغلال للدعم المقدم بطرق مخالفة للقانون، مشددة على أن رجال الأمن سيظلون بالمرصاد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد.

تمكنت الإدارة العامة لخفر السواحل من ضبط قطعة بحرية تقوم بتهريب وبيع الديزل المدعوم بطرق غير مشروعة داخل المياه الإقليمية لدولة الكويت، وذلك في إطار الجهود الأمنية المتواصلة التي تبذلها وزارة الداخلية لحماية أمن البلاد والحفاظ على ثرواتها. وأعلنت وزارة الداخلية وفق بيان أن عملية الضبط جاءت بعد رصد القطعة البحرية من قبل القوارب المسيّرة التابعة لإدارة «خفر السواحل»، حيث تم على الفور توجيه الفرق الميدانية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأضافت: بمباشرة إجراءات البحث والتحرر، تبين قيام قبطن القطعة البحرية وطاقمها ببيع الديزل المدعوم لعدد من القطع البحرية الأخرى داخل المياه الإقليمية.

وتابعت: أسفرت العملية عن ضبط عدد (18) شخصاً متورطين في الواقعة، والتحفظ على القطعة البحرية، وبالتحقيق معهم أقر قبطن القطعة البحرية وطاقمها ببيعهم ببيع الديزل المدعوم وأسالم المبالغ المالية مقابل ذلك عبر تحويلات بنكية، حيث تمت

إحالتهم إلى جهة الاختصاص لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم. وأكدت وزارة الداخلية استمرارها في تشديد الرقابة الأمنية البحرية، وعدم



المضبوطون على متن القطعة البحرية في الإدارة العامة لخفر السواحل



القطعة البحرية تم رصدها من قبل القوارب المسيّرة التابعة لخفر السواحل

## «الزراعة»: ضبط قسائم مخالفة لشروط وضوابط التخصيص بمشروع «كبد» لتربية الأغنام

في هذا السياق ضرورة التزام أصحاب الحيوانات والقسائم الزراعية بشروط وضوابط التخصيص تقادياً لاتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية المنصوص عليها وفق الأنظمة المعمول بها.

اللزامة بحق المخالفين. وأوضحت الهيئة في بيان صحفي أمس الإثنين، أن عملية الضبط تمت من خلال جولة تفتيشية جاءت بتوجيه من المدير العام للهيئة سالم الحاي، مؤكدة

كونا: أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ضبط عدد من القسائم المخالفة لشروط وضوابط التخصيص في مشروع «كبد» لتربية الأغنام تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية

فجر الرومي: توحيد المفاهيم للانتقال من مرحلة المعالجة اللاحقة إلى النهج الوقائي الاستباقي

## «نزاهة» نظمت ورش «دليل تقييم وإدارة مخاطر الفساد»



مديرة مكتب التفتيش والتدقيق بالهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، فجر الرومي خلال الورشة (متمين غوزال)

كتهج مؤسسي مستدام. وقالت إن إعداد الدليل يأتي ضمن توجه نزاهة إلى تفعيل متطلبات الوقاية من الفساد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الكويت لتعزيز النزاهة والشفافية الرشيدة ودعم التكامل بين أنظمة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال، ويعزز من استدامة المؤسسة ويحسن من جودة الأداء الحكومي. وأشارت «نزاهة» إلى أن الورش تشهد مشاركة مختصين من عدد من الجهات الحكومية، وتهدف إلى التعريف بالدليل وتوضيح آليات تطبيقه، إلى جانب تعزيز مفاهيم الحوكمة ورفع مستوى الوعي الوقائي لدى الجهات المشاركة.

مخاطر الفساد بالإضافة إلى وضع ضوابط رقابية مناسبة لها ومتناسبة مع كل مستوى إساءة استخدام السلطة أو الموارد العامة ويعزز من ثقة المجتمع في الجهات الحكومية. وتابعت: تكمن أهمية الدليل كذلك في التدابير الوقائية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقع عليها من دولة الكويت كونها تشمل خطة الدفاع الثاني ضد الفساد وترتكز على منع حدوثه قبل وقوعه بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل بعد حدوث المخالفات. وقالت الرومي: يأتي ذلك الدليل كمرجعية موحدة تساعد الجهات الحكومية على تحديد نقاط الضعف ومواطن الخطر وتعزيز اعتماد التدابير الوقائية

والشفافية والمساءلة مع تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية ويسهم كذلك في تقليل فرص إساءة استخدام السلطة أو الموارد العامة ويعزز من ثقة المجتمع في الجهات الحكومية. وتابعت: تكمن أهمية الدليل كذلك في التدابير الوقائية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقع عليها من دولة الكويت كونها تشمل خطة الدفاع الثاني ضد الفساد وترتكز على منع حدوثه قبل وقوعه بدلاً من الاكتفاء بردود الفعل بعد حدوث المخالفات. وقالت الرومي: يأتي ذلك الدليل كمرجعية موحدة تساعد الجهات الحكومية على تحديد نقاط الضعف ومواطن الخطر وتعزيز اعتماد التدابير الوقائية

حنان عبد المعبود

في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الوقاية من الفساد وترسيخ مفاهيم النزاهة في العمل الحكومي، نظمت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، عدداً من الورش التوعوية للجهات الحكومية المتعلقة بتطبيق تقييم وإدارة مخاطر الفساد في الجهات العامة، وقد انطلقت يوم أمس وتستمر حتى الخميس المقبل 22 من يناير الجاري.

من جانبها، قالت مديرة مكتب التفتيش والتدقيق بالهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، فجر فيصل الرومي في تصريح لها على هامش الورشة: تهدف مجموعة الورش إلى التعريف بالدليل الوطني للتقييم وإدارة مخاطر الفساد لتمكين الجهات الحكومية من تطبيقه بصورة منهجية علمية. وأضافت: نسعى في نزاهة إلى توحيد المفاهيم حول مخاطر الفساد وآليات التعامل معها للانتقال من مرحلة المعالجة اللاحقة إلى النهج الوقائي الاستباقي، ومن المتوقع أن يعكس ذلك بشكل مباشر على تعزيز النزاهة وبيئة العمل الحكومي ورفع مستوى

## الفرس: 97 عدد حالات زراعة الخلايا الجذعية للأطفال

عبدالكريم العبدالله



وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات الطبية د. عبدالله الفرس ورئيس رابطة طب الأطفال الكويتية ورئيس الجمعية الخليجية لطب الأطفال ورئيس المؤتمر د. سندس الشريدة خلال افتتاح مؤتمر الخلايا الجذعية (متمين غوزال)

دشن وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الخدمات الطبية د. عبدالله الفرس ممثلاً عن وزير الصحة المؤتمر الخامس لزراعة الخلايا الجذعية والعلاج الخلوي والجيني للأطفال. وأكد د. الفرس أن برامج زراعة الخلايا الجذعية للأطفال في الكويت حققت إنجازات تفخر بها، إذ بلغ عدد حالات الزراعة للأطفال نحو سبع وتسعين حالة، انجزت بجهود وطنية متميزة ووفق معايير عالمية رفيعة، ما يعكس كفاءة الكوادر الطبية والتدريبية والفنية، إلى جانب الدعم المؤسسي المستمر من وزارة الصحة. وقال الفرس إن مجال العلاجات الخلوية والجينية يشهد تطوراً علمياً متسارعاً على مستوى العالم، بحيث أصبح أحد أعمدة الطب الحديث، لاسيما في علاج أمراض الدم

الوراثية، اضطرابات نقص المناعة والأورام المستعصية لدى الأطفال، معرباً عن سعادهته بأن تكون الكويت جزءاً فاعلاً في هذا التقدم العلمي، ليس فقط بوصفها متلقين للتقنيات بل شركاء في بناء المعرفة وتطبيقها. بدوره، أعلنت رئيس رابطة طب الأطفال الكويتية ورئيس الجمعية الخليجية

## «الصحة»: اعتماد اشتراطات وضوابط توحيد هوية العمل الرسمية في القطاعين الحكومي والأهلي

على أهمية توحيد المراسلات الرسمية الورقية والإلكترونية، من خلال الالتزام باستخدام البريد الإلكتروني الرسمي، والتوقيع الإلكتروني المعتمد، والشعاع الرسمي في جميع المخططات، إلى جانب اعتماد نماذج موحدة للتراسل متوافق مع الأنظمة واللوائح المعتمدة في وزارة الصحة والمنشآت الصحية بالقطاع الأهلي. ونص القرار على تحديد مسؤوليات واضحة للقيادات الإدارية ومديري المنشآت الصحية في متابعة تنفيذ أحكامه، ورفع التقارير الفورية عند رصد أي مخالفات، مع إتاحة فترة انتقالية مدتها ستة أشهر من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية، قابلة للتعميد بعد أقصى عشرة أشهر، بما يضمن التطبيق التدريجي والمنظم للاشتراطات المعتمدة.

إلى تنظيم هوية العمل الرسمية للعاملين في المنشآت الصحية، سواء من المهن الطبية والمهن المساعدة لها والصيدلة أو الوظائف الإدارية، من خلال اعتماد تصميم موحد لبطاقات الهوية يتضمن البيانات الشخصية المعتمدة، ومعايير دقيقة للصورة الشخصية والخطوط المستخدمة، وربط الهوية بأنظمة الدخول الإلكترونية والمرافق الحسابية داخل المنشآت الصحية. كما تضمن القرار والرقمية، بدءاً من آليات الإصدار والتسجيل والاستخدام، مروراً بمعايير التصميم والمحتوى ونوعية الأحبار، وصولاً إلى تفعيل الاتهام الرقمية والتوقيع الإلكتروني وفق الأطر القانونية المعتمدة، بما يضمن سلامة المعاملات الرسمية وحمايتها من التزوير أو سوء الاستخدام. وأكد القرار

في إطار حرص وزارة الصحة على ترسيخ الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الهوية الرسمية، وضمان توحيد الممارسات الإدارية والتنظيمية في جميع المنشآت الصحية، أصدر وزير الصحة د. أحمد عبدالوهاب العوضي قراراً وزارياً بشأن اعتماد اشتراطات وضوابط توحيد هوية العمل الرسمية، والأختام الحبرية، والمراسلات الرسمية الورقية، والتطبيقات الرقمية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي. ويأتي هذا القرار استجابة لحاجة المنظومة الصحية إلى إطار موحد يحكم شكل الهوية الوظيفية وآليات استخدامها، بما يعزز الانضباط المؤسسي، ويرفع مستويات الأمان والموثوقية، ويحد من أي ممارسات غير نظامية قد تمس سلامة الإجراءات أو مصداقية المستندات الرسمية. ويهدف القرار